

معاً قادرون



معلومات الاتصال

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
المكتب الرئيسي: عمارة أبو صبيح - الرام, ص.ب. 2173 , رام الله - فلسطين

تلفون: 02-2347771-5 | فاكس: 02-2347776

مكتب غزة: عمارة الهيثم, 3 | شارع الرشيد, الرمال - غزة

تلفون: 08-2828999 | فاكس: 08-2849921

www.ndc.ps | www.masader.ps | Email: info@ndc.ps

Facebook: NGO Development Center NDC

قائمة المحتويات

4	الإنجازات الرئيسية خلال العام 2020
6	المالية والإنفاق خلال العام 2020
8	رسالة من رئيس مجلس الإدارة
10	رسالة من مدير مركز تطوير
12	حول مركز تطوير
13	قيم مركز تطوير
14	الرؤية
15	الرسالة
16	الأهداف
17	الجمعية العمومية
18	مجلس الإدارة
20	برامج ومشاريع مركز تطوير
21	دعم المؤسسات الثقافية في القدس
27	مشروع غزة الطارئ " المال مقابل العمل ودعم العمل الحر "
37	العمل من أجل دعم هوية القدس وصمودها
41	رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين-المرحلة الثانية
47	برنامج حقوق الإنسان
53	مصادر
56	البيانات المالية المدققة للعام 2020

الإنجازات الرئيسية خلال العام 2020

13,465,927 دولار أمريكي
تم إنفاقها خلال العام 2020 - الأعلى منذ
تأسيس مركز تطوير



95%
من إجمالي إيرادات مركز تطوير ذهبت تكاليف
مباشرة للمشاريع



92,317
مستفيدة/مباشرة خلال العام 2020



45
مؤسسة أهلية تم دعمها من قبل
مركز تطوير



63,769
زيارة للبوابة الفلسطينية للمؤسسات
الأهلية-مصادر



التجمعات

الالتزام بالاستجابة لاحتياجات
في المجتمع الفلسطيني

قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطيني

من أجل تحقيق رسالتنا، نعمل على تعزيز قدرة
المؤسسات الأهلية على تقديم خدمات أكثر استدامة

المانحون والشركاء خلال العام 2020 الذين جعلوا من تحقيق إنجازاتنا ممكناً



الشبكات والاتحادات الفلسطينية

ندعم في مركز تطوير عمل الشبكات والاتحادات الفلسطينية للمساهمة في إيجاد قطاع مؤسسات أهلية أكثر استدامة من خلال الشراكات المنسقة والمبادرات المشتركة

الفلسطينية

الفئات الأكثر حرماناً
يقع في في صميم عملنا

المالية والإنفاق خلال العام 2020

نشاطات بناء القدرات
177,873\$
(%47.9+ from 2019)

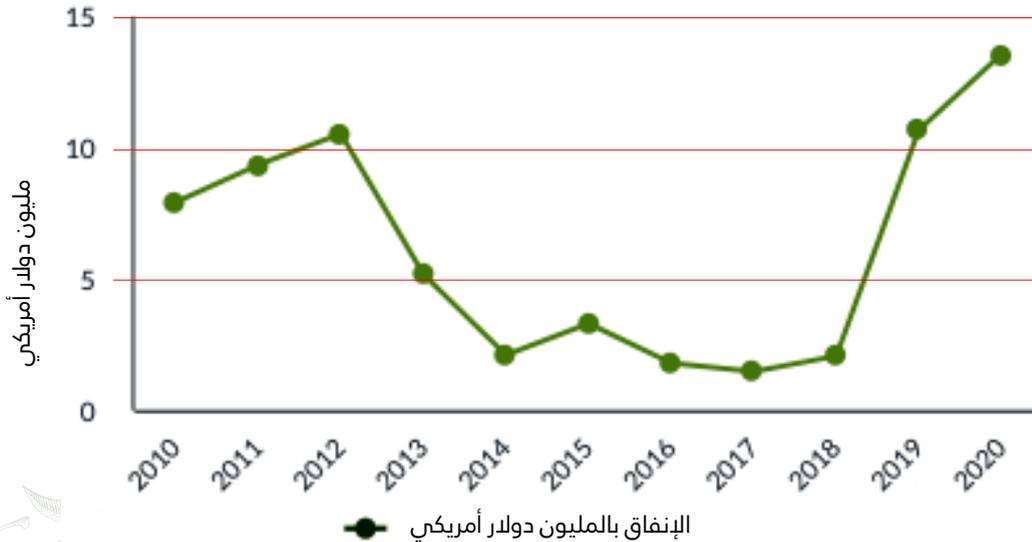
التكاليف المباشرة للمشروع
12,642,657\$
(%94)

المنح المتوفرة حتى نهاية
العام 2019
13,824,502 \$

الزيادة في حجم الإنفاق
عن العام 2019
(%25)

حجم إنفاقنا للمؤسسات الشريكة ارتفع بنسبة 25% عن العام 2019

الإنفاق السنوي لمركز تطوير (بالمليون دولار أمريكي)



نسبة الإنفاق حسب المانح

البنك الدولي

62.05%



الوكالة السويدية
للتنمية الدولية
(سيدا)-الثقافة

8.3%



هيئة الأمم المتحدة
للمرأة

1.91%



الوكالة السويدية للتنمية
الدولية (سيدا)-حقوق
الإنسان

27.5%



الوكالة الفرنسية
للتنمية

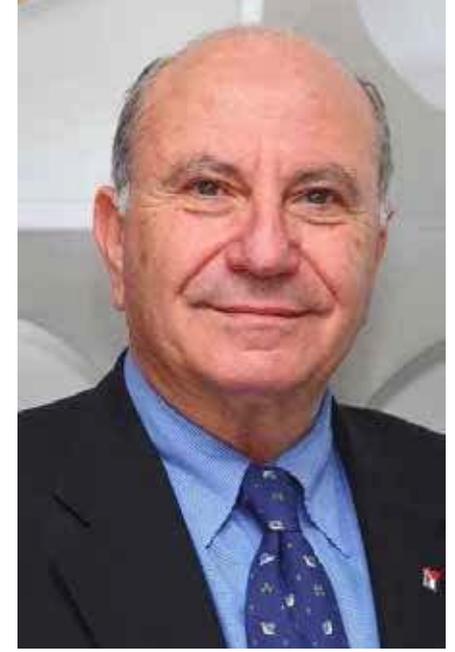
0.15%



أثناء الفترة التي شهدت انخفاضاً في النشاطات نتيجة لانتشار وباء
كوفيد-19، عملت الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز تطوير بشكل مشترك
على مشروع جديد والذي ستبدأ المؤسسات الأهلية الشريكة ضمنه بتنفيذ
نشاطاتها خلال العام 2021

رسالة من رئيس مجلس الإدارة

اتصف العام 2020 بكونه عامًا لم يسبق له مثيل بما حملته في طياته من تحديات يقابلها فرصٌ للتقدم والازدهار. وفي حين أدى انتشار وباء كوفيد19- إلى توقف شبه تام للنشاط عالميًا، إلا أن قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطيني، الذي يعد طرفًا رئيسيًا في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع الفلسطيني، حافظ على أدائه المهني والمعايير العالية التي عُرِفَتْ عنه. وعلى الرغم من فترات الإغلاق الطويلة والقيود المفروضة على الحركة والضغط الاقتصادي الكبير وتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان من عدة أطراف، تمكنا في مركز تطوير وشركائنا من التكيف مع الظروف المحيطة وابتكار الأساليب الجديدة وتكثيف الجهود لمواصلة تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في المجتمع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه اتبعنا في مركز تطوير نهج تطلّعي يضمن استمرارية البرامج والخدمات ما بعد الجائحة.



رئيس مجلس الإدارة
زاهي خوري

دعمت برامجنا في مركز تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطيني في الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة، وترسيخ التاريخ الثقافي والفني الفلسطيني والهوية المقدسية، إضافة إلى النهوض بالفئات الأكثر ضعفًا في قطاع غزة، وتعزيز مساواة المرأة، وتطوير قدرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مع المحافظة طوال الوقت على ضمان تحقيق التكاملية في الخدمات مع الجهات الحكومية والهيئات الملحية، وتجنب الازدواجية.

وأثبتنا في مركز تطوير نجاحنا في تحقيق أهدافنا أمام الجهات المانحة والمجتمع المدني الفلسطيني، كما التزمنا في عملنا بالحيادية سياسيًا وبالتركيز على الالتزام بالمعايير التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي ظل القيود المتزايدة على التمويل، يواجه قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية تحديات إضافية، مما يتطلب منا في مركز تطوير أن نتوخى اليقظة والمرونة في دعمنا لقطاع المؤسسات الأهلية الفلسطيني، بما في ذلك الشبكات والاتحادات الأهلية.

يتكون مجلس إدارتنا من ممثلين عن المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والأكاديمي والاتحادات والشبكات الفلسطينية الرئيسية الأربعة التي تجمع المؤسسات الأهلية تحت مظلتها؛ وهذا ما يضمن اتصالنا الدائم وعلاقتنا القوية مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة التنموية في فلسطين. نحن فخورون بالتعددية المتمثلة في أعضاء مجلس إدارة مركز تطوير وبخبراتهم الواسعة والمتنوعة، وبما أظهره طوال فترة الجائحة من التزام كبير بالمحافظة على هيكلية الحوكمة لدى مركز تطوير ومصداقيتها. وتعتبر الحوكمة الرشيدة ركناً أساسياً في عملنا لدعم قطاع المؤسسات الأهلية، وعلى هذا النحو فإن مجلس إدارتنا هو خير مثال لتجسيد المعايير التي نقدمها لشركائنا، إذ تتمثل رسالتنا في التمسك بالمعايير المهنية العالية ودعم المؤسسات الأهلية للقيام بذات الأمر، ونتيجة لذلك، نستمر في تحقيق النجاح في عملنا.

ومع حلول العام 2021 بدأ العالم استعادة نشاطه وفتح أبوابه، كما اقتربت عدد من برامجنا من الوصول لمراحلها النهائية، مما يتطلب منا مواصلة البحث عن فرص جديدة للدعم وللنهوض بقطاع المؤسسات الأهلية في فلسطين. وفي ضوء ما شهدناه خلال العام 2020 من اهتمام محلي ودولي كبير ببرامجنا وبالخدمات التي نقدمها، سنواصل تطوير وتوسيع نطاق عملنا للوصول إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً والتي يصعب الوصول إليها في فلسطين.

أثبتنا في مركز تطوير نجاحنا في تحقيق أهدافنا أمام الجهات المانحة والمجتمع المدني الفلسطيني... كما التزمنا في عملنا بالمعايير التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

رسالة من مدير مركز تطوير

إن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية هو مؤسسة تتميز بعلاقاتها وارتباطاتها المتعددة، فنحن جزءٌ من كل أكبر، نعمل سويةً للنهوض بالقطاع الأهلي الفلسطيني نحو تحقيق العدالة والاستدامة والازدهار. وهذا العمل لا يمكن إنجازه بشكل منفرد، لذا ارتأينا أن يكون محور تقريرينا السنوي لعام 2020 هو "معاً قادرون". وقد شهد هذا العام تعزيزاً فعلياً لعلاقتنا المتبادلة مع القطاع الأهلي الفلسطيني والمانيين على المستوى الدولي. وفي ظل التحديات غير المسبوقة الناشئة عن انتشار وباء كوفيد-19- فإن القطاع الأهلي الفلسطيني يحتاج إلى دعم إضافي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني بسرعة وكفاءة.



مدير مركز تطوير
غسان كسابة

وتمكننا في مركز تطوير بفضل مصداقيتنا العالية والراسخة والتزامنا الدائم بالانفتاح والشفافية والمهنية من التحرك سريعاً وإتاحة المجال أمام شركائنا لتركيز جهودهم على دعم أفراد المجتمع خلال انتشار وباء كوفيد-19-. وقد حظي عملنا الجماعي خلال

العام 2020 باهتمام محلي ودولي بفضل ما حققته مشاريعنا من أثر إيجابي على المجتمعات التي نخدمها.

ويبدووا جلياً من خلال هذا التقرير أن ما نتطلع إليه من خلال برامجنا هو الفرص التي تمكّن من الوصول إلى المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات والتي يصعب الوصول إليها، والتعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة، والمساهمة في التنمية المستدامة في فلسطين، وإحداث تغيير منهجي من خلال جهود المناصرة ورفع الوعي، والتنسيق مع الشركاء والجهات الحكومية والمناحة، ودعم النهوض بالقطاع الأهلي الفلسطيني من خلال مجموعة متنوعة من آليات الدعم.

وفي حين شكّل العام 2020 تحدياً لنا جميعاً لتكييف الأساليب التي نقدم بها الخدمات لشركائنا ومجتمعاتنا، فقد استطاع مركز تطوير استثمار الوقت لتصميم مشروع جديد يهدف إلى ترسيخ الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية وتعزيز

صموده من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، وتقديم الخدمات. إضافة إلى ذلك، مكّن تمويلنا لثلاثة من مقدمي الخدمات ضمن مشروع غزة الطارئ "المال مقابل العمل ودعم العمل الحر" أكثر من 340 شاباً من كلا الجنسين من تحقيق أرباح تجاوزت 300,000 دولار أمريكي من خلال مكون العمل الحر وما شمله من تدريب وتوجيه. ويعد هذا مساهمةً كبيرةً في التخفيف من حدة الفقر في قطاع غزة عبر توفير فرص العمل والعمل الحر للشباب الذين يواجهون تحديات إضافية بسبب القيود المفروضة على الحركة من وإلى قطاع غزة.

من خلال عملنا المشترك في العام 2020، دعمنا 45 مؤسسة أهلية شريكة للوصول إلى مئات الآلاف من المستفيدين عبر تنفيذها العديد من التدخلات. وتجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى الأثر الإيجابي الذي حققته مشاريعنا في تقليص الفجوة بين الجنسين، لا سيما في قطاع غزة، فعدد المستفيدات ضمن أنشطة "المال مقابل العمل" قد تجاوز عدد الذكور. وقد لفت التأثير الجمعي لعملنا انتباه قادة العمل التنموي على المستوى الدولي. وبالطبع، ما كنا لنتمكن من تحقيق كل ذلك بمفردنا.

وختاماً، نأمل أن يجلب العام 2021 معه فرصاً جديدة لدعم الشركاء في تعزيز وترسيخ حضورهم ودورهم التنموي ضمن بيئة يواجهون فيها تحديات عديدة، وتوفير الدعم للمشاريع التي تخدم الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع وتوسيع نطاقها، والدعم والمناصرة نحو تعزيز دور ومكانة المرأة في المجتمع المدني الفلسطيني.

حظي عملنا الجماعي خلال العام 2020 باهتمام محلي ودولي بفضل ما حققته مشاريعنا من أثر إيجابي على المجتمعات التي نخدمها.

حول مركز تطوير

يعد مركز تطوير المؤسسات الأهلية من أكبر المؤسسات الفلسطينية من نوعه، حيث يعمل يداً بيد مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية ومؤسسات التنمية المجتمعية لتحسين نوعية الخدمات في المناطق المهمشة والفقيرة والتي تعاني من نقص أو غياب لتلك الخدمات. كما يعمل مركز تطوير على بناء قدرات وكفاءة القطاع الأهلي الفلسطيني ليكون أكثر استجابة وفاعلية. لقد مكنت برامج ومنح مركز تطوير الفلسطينيين منذ العام 2006 من مد يد العون لبعضهم البعض وذلك عبر توفير المهارات والأدوات والدعم المالي والفني اللازم لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتعزيز قدرات الاعتماد على الذات في مواجهة الفقر.

يتركز اهتمام مركز تطوير على دعم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الأهلية، والمكملة لما توفره الحكومة الفلسطينية، وتشمل: خدمات الصحة التخصصية، والزراعة، وخدمات إعادة التأهيل، والتعليم غير الرسمي، وتنمية قطاع الطفولة المبكرة، وخدمات الحماية الاجتماعية، والخدمات النفسية.

يستهدف مركز تطوير في عمله الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، كالنساء، والأطفال، والشباب، وذوي الإعاقة، ويولي اهتماماً خاصاً بالمناطق الفقيرة والنائية والمهمشة، بما في ذلك قطاع غزة والقدس الشرقية ومناطق (ج)، والمناطق المعزولة بسبب الجدار. في الوقت ذاته يسعى مركز تطوير إلى تعزيز الشفافية والمساءلة لدى قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وبنفس القدر وبشكل متكافئ، يوفر مركز تطوير الدعم للمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحكم الصالح.



قيم مركز تطوير

النزاهة

المساواة

عدم التحيز

الحيادية

التعاون

تبادل المعرفة

بناء الشراكات

روح التطوع
والمشاركة

خدمة الفئات
والمناطق المهمشة

الشفافية

اتصال مفتوح

المساءلة

احترام الكرامة وحماية
الحقوق الإنسانية

الانتماء إلى التطلعات
الوطنية والالتزام
بأولويات التنمية
الفلسطينية

الرؤية

الرؤية الخارجية

فلسطين حرة تصان فيها كرامة
الإنسان وتتحقق فيها العدالة
الاجتماعية بمشاركة فاعلة وحيوية
للمجتمع المدني.

الرؤية الداخلية

مركز تطوير مؤسسة رائدة
حاضنة للعمل التنموي وموفر
للدعم المتكامل للقطاع الأهلي
الفلسطيني.



الرسالة

مركز تطوير مؤسسة أهلية فلسطينية غير هادفة للربح. تعمل في مجال تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية وأطره التمثيلية لتكون أكثر قدرة واستجابة لاحتياجات أكثر الفئات تهميشاً من خلال تقديم الدعم المالي والفني وتطوير منظومة القيم التي تعزز مبادئ العدالة الاجتماعية والنزاهة والشفافية والمساهمة في تحقيق الأولويات التنموية وصولاً إلى مجتمع مدني أكثر فاعلية واستدامة في دولة فلسطين.



الأهداف

1. تعزيز قدرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية على توفير الخدمات اللازمة وعلى أن تصبح أكثر قدرة على الاستدامة والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي من خلال:

- توفير دعم مالي وفني للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأجسامها وشبكاتهما.
- بناء مشاريع نموذجية تنموية.

2. المساهمة في تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليصبح أكثر قدرة على الاستجابة وأكثر شفافية ومساءلة من خلال:

- تطوير معايير جودة وتقييم المؤسسات حسب هذه المعايير وإعطاء الشهادات بتحقيق المعايير.
- تعزيز تبادل المعرفة والتعاون ضمن القطاع
- دعم البحث والتخطيط السياساتي الاستراتيجي



الجمعية العمومية

يحتكم مركز تطوير في عمله إلى الجمعية العمومية التي تضم 25 عضواً من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وشرائح فلسطينية متنوعة. تضم الجمعية العمومية ممثلين عن شبكات واتحادات المؤسسات الأهلية الفلسطينية الرئيسية الأربعة في فلسطين وتنتخب مجلس إدارة جديد مرة كل ثلاث سنوات.



زاهي وديع خوري -رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد زاهي وديع خوري العديد من المناصب التنفيذية وعضويات مجالس إدارة شركات من ضمنها شركة الاتصالات الفلسطينية – بالتل في فلسطين، وشركة إنترام للاستثمار (Palestine and Intram Investment Company) في فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، كما يشغل السيد خوري منصب رئيس مجلس أمناء كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة في بيت لحم.



محمد حساسنة -أمين الصندوق

يشغل السيد محمد حساسنة منصب أمين صندوق مجلس إدارة مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وهو حاصل على درجة الماجستير في التنمية المستدامة، كما أنه عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.



محمد فهمي الشلالدة -عضو

السيد محمد فهمي الشلالدة حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون، ويرأس المجلس التنفيذي للاتحاد الفلسطيني العام للجمعيات الخيرية الذي يضم على الأقل ٣٠ مؤسسة أهلية في فلسطين. والسيد الشلالدة حالياً رئيس بلدية سعير، هذا بالإضافة الى مساهمته في تأسيس اتحاد الماء والكهرباء في الخليل.



محمد الريس -عضو

السيد محمد الريس حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الزراعية من جامعة القاهرة، مصر. وهو عضو مجلس وطني فلسطيني ويشغل منصب رئيس جمعية المهندسين الزراعيين، والأمين العام للاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية-غزة (رئيس الاتحاد).



سائد الغول -عضو

يشغل السيد سائد الغول منصب رئيس الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وجمعية بنیان للتنمية المجتمعية، وهو عضو في مجلس أمناء جامعة غزة ومعهد السياسات.



عبد الكريم عاشور -نائب الرئيس

السيد عبد الكريم عاشور حاصل على درجة في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وهو مؤسس وعضو في مجالس إدارة عدد من مؤسسات إقراض المشاريع الصغيرة والتمويل الصغير.



د. سليمان الخليل -أمين السر

د. سليمان الخليل هو عضو مؤسس لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية. وهو أستاذ في كلية الطب بجامعة النجاح الوطنية.



هبة طنطش -عضوة

السيدة هبة طنطش حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة، وتشغل حالياً منصب رئيسة دائرة المسؤولية الاجتماعية في بنك فلسطين. وهي عضوة في اللجان التوجيهية لعدد من المشاريع في مجالات متنوعة.



فهمي صيام -عضو

السيد فهمي صيام حاصل على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية من جامعة القاهرة، ويعمل منذ ذلك الحين في وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة. قام السيد صيام بتأسيس نقابة الاخصائيين الاجتماعيين، وهو عضو في عدد من اللجان ومجالس الإدارة.



معاً قادرون

على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة





«دعم صمود المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية عبر تعزيز الحقوق الثقافية»

يهدف هذا المشروع لدعم قدرة و صمود المواطنين المقدسيين وتعزيز الهوية الثقافية الفلسطينية، والمساهمة عمومًا في إيجاد حراك ثقافي يساهم في ترسيخ الهوية الوطنية والتضامن داخل القدس.

ومن خلال هذا المشروع حصلت خمس مؤسسات ثقافية في القدس على تمويل برامجي من السويد، وهذه المؤسسات هي: المسرح الوطني الفلسطيني-الحكواتي؛ ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى؛ ومؤسسة المعمل للفن المعاصر؛ وحوش الفن الفلسطيني؛ ومركز ييوس الثقافي. واتفقت هذه المؤسسات فيما بينها على تأسيس شبكة ثقافية (شبكة فنون القدس «شفق»)، ووضع مجموعة من الأهداف المشتركة التي من شأنها تعزيز مستوى التعاون بين المراكز الثقافية العاملة في القدس بغرض زيادة تأثيرها على المجتمع المقدسي، وبناء التحالفات مع الأطراف المختلفة لوضع الثقافة والفنون ضمن أولوياتهم، بما في ذلك المجتمع الفلسطيني ووسائل الإعلام والجهات المانحة محليًا ودوليًا.

استمر هذا البرنامج على مدى الفترة من ١ كانون الثاني ٢٠١٧ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ بتمويل من السويد وإدارة مركز تطوير لفائدة المؤسسات الثقافية المقدسية الخمس.

المنح

1

في إطار هذا المكون من المشروع، تم توفير تمويل برامجي للمؤسسات الثقافية الخمس، إضافة إلى تمويل إنشاء شبكة فنون القدس «شفق» وتشغيلها.

بناء القدرات والمساعدة الفنية

2

يهدف مكون بناء القدرات والمساعدة الفنية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الأهلية الشريكة عبر بناء قدراتها المؤسسية بشكل عام، وتوفير المساعدة الفنية المتخصصة التي تُلبى الاحتياجات الخاصة والفريدة لكل مؤسسة، ولشبكة فنون القدس «شفق». وتضمنت الأنشطة التي نُفذت طوال فترة المشروع التخطيط الاستراتيجي، وتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في كافة الأنشطة، إضافة إلى تطوير برنامج حجز تذاكر إلكتروني مخصص والتدريب على استخدامه لواحدة من المؤسسات الشريكة.

إدارة المشروع

3

تم تخصيص هذا المكون بشكل رئيسي لإدارة المشروع ومتابعته، وتم من خلاله تغطية بناء القدرات والمساعدة الفنية، وإدارة المنح المقدمة للمؤسسات الشريكة والإشراف عليها.

من نتائج التقييم النصفى للمشروع

«أتاح وجود مركز تطوير كجهة إدارية للمشروع الفرصة لشبكة فنون القدس «شفق» ومؤسساتها الأعضاء لتركيز جهودها على تنفيذ خططها الاستراتيجية، وتنفيذ الأنشطة الثقافية والفنية دون الانشغال بالأعباء الإدارية وغيرها من الأعباء المتعلقة بالمعاملات المالية واللوجستية. وقد أثنت المؤسسات الشريكة على الدور الذي قام به مركز تطوير ودعت إلى استمرار قيامه بهذا الدور في هذا المشروع أو أي تدخلات مستقبلية».

الإنجازات الرئيسية
خلال العام 2020

715
فنان أتيحت لهم الفرصة
لتقديم عروض فنية

57,091
مجموع المستفيدين بشكل
مباشر في عام 2020

11
تدخلًا في مجال بناء
القدرات

382
ورشة عمل ونشاط
وفعالية

عزز مركز تطوير بشكل كبير استدامة المؤسسات الأهلية الشريكة من خلال تدخلاته في مجال بناء القدرات، وهذا يعد من الركائز الرئيسية للمشروع، والتي ستستمر ما بعد الانتهاء من تنفيذه. إن بناء قدرات المؤسسات يمكنها من الوصول لفرص التمويل، والاحتفاظ بهياكل حوكمة قوية، وتبني نهج قائم على حقوق الانسان في جميع جوانب عملها، وتلبية الاحتياجات الخاصة بعمل كل مؤسسة شريكة.

نشاطات المؤسسات الشريكة في العام 2020

شكل العام 2020 العام الأخير للمشروع، وشهد عدة تحديات منها انتشار وباء كوفيد-19- وما نتج عنه من إغلاق، وبالرغم من ذلك، تمكنت المؤسسات الشريكة من تعزيز تواصلها الإلكتروني وإيجاد طرق إبداعية لإشراك قطاع الفنون والثقافة طوال العام. كما نجح عدد من المؤسسات الشريكة في استضافة عروض عبر الإنترنت أبقت الفنانين والمهتمين بمجال الفنون في حالة من النشاط على مدار العام.

تحقيق الاستدامة

بفضل التمويل البرامجي المقدم

للمؤسسات الثقافية في القدس الشرقية، فقد أتاحت

لها الفرصة لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة في عملها. وعلى وجه

خاص، اعتمد حوش الفن الفلسطيني في بداية المشروع بشكل كبير

على التمويل المقدم من السويد (67% من ميزانيته الكلية). لكن بفضل

الدعم المالي متعدد السنوات المقدم لإدارة المؤسسة، وتدخلات بناء

القدرات في مجالات تجنيد الأموال والتخطيط الاستراتيجي، فقد تمكنت

المؤسسة من تأمين التمويل من مصادر أخرى. شكل التمويل من السويد

ما نسبته 40% من التمويل الكلي لحوش الفن الفلسطيني في السنة

الأخيرة من المشروع، أي أنّ هناك انخفاضاً في الاعتمادية بنسبة 27%.

ويدل ذلك على الفرصة التي يوفرها التمويل متعدد السنوات

لتعزيز الاستدامة طويلة الأمد للمؤسسات.



المؤسسات الأهلية الشريكة

قيمة المنحة بالدولار الأمريكي (2020-2017)	المنطقة	المؤسسة الشريكة	#
1,234,932	القدس	معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى	1
823,289	القدس	مركز يبوس الثقافي	2
411,645	القدس	مؤسسة المعمل للفن المعاصر	3
411,645	القدس	المسرح الوطني الفلسطيني	4
411,645	القدس	حوش الفن الفلسطيني	5
454,274	القدس	شبكة فنون القدس-شقق	6
3,747,430			



معاً قادرون

على التعاون مع شركائنا لتحقيق الأهداف المشتركة



مشروع غزة الطارئ "المال مقابل العمل ودعم العمل الحر"



«تزويد الشباب المستهدف في قطاع غزة بدخل مالي مؤقت، وزيادة فرص العمل الحر من خلال الإنترنت»

مكونات المشروع

1 المال مقابل العمل
تزويد الشباب بدخل مالي مؤقت وبالخبرات المهنية

2 العمل الحر من خلال الإنترنت
تزويد الشباب بالتدريب والخبرة في مجال العمل الإلكتروني وتوفير فرص عمل دائمة لهم

3 إدارة المشروع، والمتابعة والتقييم
توفير الدعم والإشراف، والتنسيق مع الشركاء والجهات الحكومية والمانحة.

الإجازات الرئيسية
خلال العام 2020

26
مؤسسة أهلية ومزود خدمة
تم تقديم الدعم لهم

5,442
مجموع المستفيدين
في عام 2020

305,934 دولار أمريكي
قيمة الأرباح التي حققها

84.3%
من مستفيدي العمل
الإلكتروني تم توظيفهم
المستفيدون من العمل
الإلكتروني

التنسيق والتعاون

ينسق مركز تطوير بشكل وثيق مع الحكومة لتقديم الخدمات. وتأكيداً لأهمية التنسيق والتعاون ضمن هذا المشروع، تم تشكيل لجنة استشارية، والتي ساهمت في التنسيق والمشاركة مع الجهات الحكومية ذات الصلة والتأكد من التوافق مع أولوياتها واستراتيجياتها.

شركاء المشروع



**المستفيدون
المباشرون**
اكتساب المهارات
وفرص العمل: زيادة
الوصول لفرص العمل
المؤقتة وتوليد الدخل،
والخدمات الاجتماعية.
تشكل النساء أكثر من
7% من المستفيدين
المباشرين من مكوث
المال مقابل العمل.



**المؤسسات الأهلية
الفلسطينية**
استضافة المستفيدين
المباشرين: سواء من
خلال مكوث الأول: المال
مقابل العمل أو المكوث
الثاني: دعم العمل الحر
(٢٣ مؤسسة أهلية شريكة
ضمن المكوث الأول وثلاثة
مزودي خدمات ضمن
المكوث الثاني).



**مركز تطوير
المؤسسات الأهلية
الفلسطينية**
الجهة المنفذة: تقديم
التمويل للمؤسسات
الأهلية المختارة،
وإدارة المشروع
والترويج له، والتواصل،
والمتابعة والتقييم،
وبناء القدرات.



اللجنة التوجيهية
جهة الإشراف على المشروع:
تضم اللجنة ممثلين عن
وزارة المالية (رئيس اللجنة)
ووزارة التنمية الاجتماعية
ووزارة العمل والصندوق
الفلسطيني للتشغيل
والحماية الاجتماعية؛ وتعمل
اللجنة على الموافقة
على اختيار المؤسسات
الأهلية، وضمان التوافق
مع استراتيجيات السلطة
الفلسطينية، وتيسير
التنسيق والشراكات من
خلال مذكرات التفاهم.



البنك الدولي
الجهة المانحة: يمول
البنك الدولي هذا
المشروع عبر اتفاقية
تمويل مع مركز
تطوير المؤسسات
الأهلية الفلسطينية.



نشاطات المؤسسات الشريكة في العام 2020

تسبب انتشار وباء كوفيد19- بإعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة، ونتيجةً لذلك تم الاتفاق بشكل مشترك ما بين اللجنة الاستشارية والبنك الدولي ومركز تطوير المؤسسات الشريكة على خطة عمل أثناء انتشار الوباء؛ وذلك لتعويض المؤسسات الشريكة والمستفيدين (إما جزئياً أو كلياً) في حالات الإغلاق، إلا أن عدداً من المؤسسات الشريكة كانت تنفذ مشاريع صحية ظلت عاملة لأنها تعتبر خدمة أساسية. تقدم آخرون بطلب لتمديد التكلفة وخفضوا أو أجلوا مشاريعهم. مع ذلك، تم وضع مكون العمل الحر بشكل مناسب للعمل كبرنامج تدريب عبر الإنترنت، وبالتالي واجه القليل من الاضطراب نتيجة للوباء.

ماذا بعد؟

تميز مشروع غزة الطارئ " المال مقابل العمل ودعم العمل الحر " بما حققه من أثر كبير ونتائج على عدة مستويات.

على مستوى المؤسسات الأهلية الشريكة:

- تم توفير الدعم للمؤسسات الأهلية الشريكة للعمل بطاقات أكبر ضمن مواردها البشرية.
- تم إتاحة الفرصة للمؤسسات الشريكة للاستفادة من دعم اخصائيين مؤهلين لها في عملها.
- مكّن هذا المشروع المؤسسات الأهلية، في بعض الحالات، من الاستمرار في عملها حيث كانت تواجه مخاطر بالإغلاق الكامل أو الاضطرار إلى تقليص حجمها ونشاطها كنتيجة للنقص في مصادر التمويل.

على المستفيدين المباشرين:

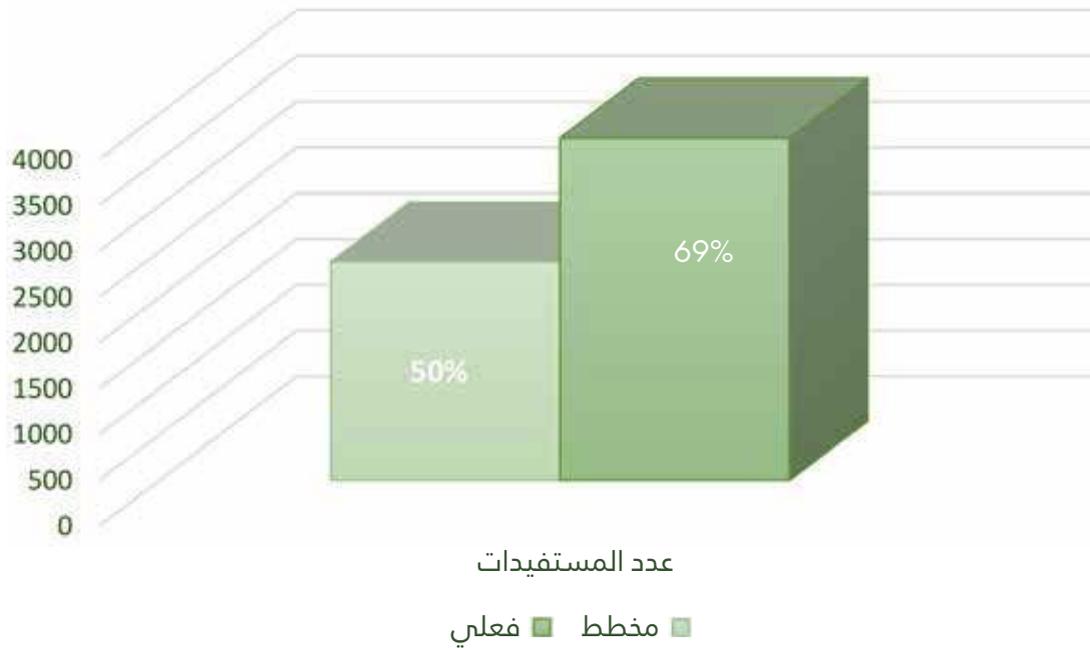
- إعانة اقتصادية فورية.
 - تنمية المهارات والخبرات العملية.
 - المساعدة في تقليل الفجوة بين الجنسين وضمان الوصول الشامل إلى الخدمات مع تحقيق نتائج ملموسة.
- ومما يميز مشروع غزة الطارئ " المال مقابل العمل ودعم العمل الحر " أيضاً هو قابليته للتطوير وكونه نموذجاً يسهل تكراره ضمن سياقات ومناطق أخرى.

نتائج استثنائية

كان من ضمن النتائج المتوقعة لهذا المشروع هو أن تشكل النساء ما نسبته 50% من المستفيدين ضمن المكون الأول "المال مقابل العمل" وضمن المكون الثاني "العمل الحر من خلال الإنترنت". لكن النتائج الفعلية رسمت صورة مغايرة تماماً، حيث شكلت نسبة النساء أكثر من ثلثي المستفيدين ضمن المكون الأول، وما يزيد عن 50% ضمن المكون الثاني.

إن ما تعكسه هذه النتائج أمر بالغ الأهمية، حيث يدل على وجود قبول لدى أسر المستفيدين نحو عمل المرأة، كما يظهر أيضاً تحولاً عاماً في المفاهيم حول مشاركة المرأة في القوى العاملة في قطاع غزة (يتضح هذا في العدد الكبير من الطلبات المقدمة من قبل النساء). كما أتاح هذا المشروع الفرصة للنساء الأمهات و/أو التي ترأس أسرة للحصول على دخل من خلال العمل من المنزل، وأظهر حصول تقدم نحو تقليل الفجوة بين الجنسين.

عدد المستفيدات المخطط له مقابل العدد الفعلي



شهادات من مزودي الخدمات

“ نموذج مثالي للمشاركة القائمة على الشفافية والمهنية ودرجة عالية من المرونة والتواصل الفعال والاحترام المتبادل للأدوار، مما انعكس إيجاباً على قدرتنا على العمل وساهم في تحقيق نجاح المشروع.”

“ من أنجح مشاريع خلق فرص العمل... يوفر فرص حقيقية لتمكين الشباب وتحسين ظروفهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية.”

وظيفة مؤقتة ... تحولت إلى مسار مهني نشأ فادي حسين، 28 عاماً، في مخيم رفح للاجئين بقطاع غزة، وهو حالياً متزوج ولديه طفلان. وبالرغم من امتلاك فادي للعديد من الأحلام والتطلعات، إلا أنها اصطدمت بالواقع المرير الذي يشهده قطاع غزة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة، خاصةً بين الخريجين الشباب.

«ما دفعني للتقدم بطلب ضمن هذا المشروع هو رغبتني الشديدة في الحصول على وظيفة، حتى لو بعقد عمل مؤقت، في مجال تخصصي، لأتمكن من توفير مصدر دخل وتحسين ظروفي المعيشية وتطوير قدراتي ومهاراتي في المجال المهني.»

تقدم فادي بطلبه لجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، وهي إحدى المؤسسات الشريكة في المشروع، والتي قامت بدورها بتوظيفه كأخصائي دعم نفسي في جمعية الساحل الخيرية بصفتها إحدى المؤسسات المستضيفة.

«كانت هذه المرة الأولى في حياتي التي أشعر فيها بالتقدير على الصعيد المهني. نظرتي للحياة تغيرت، كما تغير أسلوب حياتي معها». خلال فترة توظيفه على مدار ستة أشهر، أظهر فادي أخلاقيات عمل عالية.

كما تمكن فادي من جني ثمار تفانيه في عمله، فهو يشغل الآن منصب المدير التنفيذي لجمعية الساحل في رفح. «ساهم المشروع في حل المشكلة الرئيسية التي كنت أعاني منها وأنا وعدد كبير من الشباب، ومكنني من التغلب على العقبات التي واجهتني من خلال إعطائي فرصة للعمل وإثبات الذات بعد أن كدت أفقد الأمل في الحياة.»



العمل الحر عبر الإنترنت: قصة نجاح

أماني هي أم لطفلين وتحمل درجة الدبلوم في الإدارة المكتبية، وبعد مشاهدة احدى اعلانات العمل الحر ضمن مشروع غزة الطارئ، قررت التقدم بطلب للمشاركة وتم قبولها في الدورات التدريبية للتعليق الصوتي. وبعد النجاح الذي حققته في العمل الحر في مجال التعليق الصوتي، قررت أماني انشاء ستوديو في منزلها، حيث كلفها ذلك مبلغ 2,000 دولار أمريكي، لكنها تمكنت مع نهاية العام 2020 من تحقيق أرباح تجاوزت هذه التكلفة، كما حصلت على عقود عمل طويلة الأجل مع قنوات كبيرة على اليوتيوب. وبفضل جودة صوتها، حظيت أماني بسمعة مهنية جيدة وبشعور بالثقة والاستعداد لمواصلة عملها في هذا المجال.



الشركاء ضمن مكون العمل الحر من خلال الإنترنت

#	الشركاء ضمن مكون العمل الحر من خلال الإنترنت	قيمة المنحة بالدولار الأمريكي
1	جى جايت واى لتعهدات تكنولوجيا المعلومات - شركة رياضية مجتمعية	1,091,200
2	حاضنة الاعمال والمشاريع - الجامعة الإسلامية	1,011,800
3	حاضنة الاعمال والمشاريع بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	897,000
		3,000,000

المؤسسات الأهلية الشريكة ضمن مكون المال مقابل العمل

قيمة المنحة بالدولار الأمريكي	اسم المؤسسة	#
415,451	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	1
648,407	جمعية الخريجات الجامعيات بقطاع غزة	2
513,500	جمعية الحق في الحياة	3
839,368	اتحاد لجان العمل الصحي	4
734,925	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين	5
706,772	مركز العمل التنموي/معاً	6
356,308	فارس العرب للتنمية والاعمال الخيرية	7
871,092	مؤسسة انقاذ الطفل - فلسطين	8
839,576	جمعية أطفالنا للصم	9
286,424	جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل	10
978,520	جمعية بيارد للبيئة والتنمية (بيادر)	11
402,520	الاتحاد العام للمراكز الثقافية	12
348,312	جمعية انقاذ المستقبل الشبابي	13
291,647	طاقم شؤون المرأة	14
991,906	جمعية تطوير بيت لاهيا	15
501,060	مؤسسة إنجاز فلسطين	16
279,666	مركز ابداع المعلم	17
391,773	جمعية منتدى التواصل	18
285,038	جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة	19
540,714	جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية	20
295,704	الهيئة الفلسطينية للتنمية	21
276,891	مؤسسة فلسطين المستقبل للطفولة - مركز الشلل الدماغي	22
704,426	جامعة الازهر - غزة	23
12,500,000		



معاً قادرون

على الوصول إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها وتقديم الخدمات لها



العمل من أجل دعم هوية القدس و صمودها



- دعم صمود الفلسطينيين في القدس الشرقية من خلال:
- ا. تحسين التعليم والخدمات الثقافية المقدمة للشباب
 - اا. دعم الفئات المهمشة من المقدسيين
 - ااا. تعزيز دور المجتمع المدني وتحسين قدراته

يهدف مشروع "العمل من أجل دعم هوية القدس و صمودها" (AJIR) إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين المقدسيين والمناطق من خلال دعم الشباب والمجتمعات المهمشة. وفي إطار استراتيجية الضعف والصلمود في مواجهة الأزمات، يسعى هذا المشروع إلى منع، أو على الأقل الحد من آثار النزاع. واستناداً لالتزامات فرنسا خلال القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول، فإن تعزيز قدرات المجتمع المدني تشكل جزءاً من أولوية فرنسا نحو دعم الجهات الفاعلة غير السيادية لإيجاد نماذج حكم أكثر انفتاحاً وتشاركية. ومن خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، يسعى هذا المشروع أيضاً إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتولى مركز تطوير مسؤولية تنفيذ المشروع ككل باعتباره الجهة الإدارية للمشروع. ومن خلال الشراكة الوثيقة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، يساهم مركز تطوير في تعزيز صمود الفلسطينيين من خلال تلبية احتياجات المؤسسات الأهلية الفلسطينية في القدس الشرقية، وتعزيز دور وقدرة المجتمع المدني الفلسطيني ككل. وسيقوم مركز تطوير بذلك من خلال نشر وإدارة دعوات تقديم مشاريع في إطار كل مكون من مكونات المشروع، ومتابعة وتقييم سير العمل خلال مراحل التنفيذ، وتقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الأهلية الشريكة حسب ما تقتضي الحاجة. كما يتمتع مركز تطوير بمكانة فريدة تمكنه من دعم المجتمعات التي يصعب الوصول إليها نظراً للإجراءات البيروقراطية، سواءً في القدس الشرقية والمناطق المصنفة (ج) وقطاع غزة.

كان العام 2020 بمثابة المرحلة التحضيرية للمشروع، وستبدأ المؤسسات الأهلية التي تأهلت للحصول على منح ضمن المكون الأول بتنفيذ مشاريعها في صيف عام 2021. وستتم أيضاً الدعوة لتقديم مقترحات مشاريع ضمن المكون الثاني في عام 2021.

مكونات المشروع

المكون III

المساعدة
الفنية
100,000 يورو

المكون II

مشاريع خدمتية
2 مليون يورو
(20% +/-)

المكون I

تمويل استثمارات كبيرة
في قطاعي التعليم
والثقافة
5 مليون يورو
(20% +/-)

الإنجازات الرئيسية
خلال العام 2020

الدعوة الأولى لتقديم
المقترحات في
تشرين الثاني

42
مؤسسة شاركت في الجلسة
التعريفية الخاصة بالمكون الأول

16
مؤسسة تقدمت بمقترحات مشاريع
ضمن المكون الأول

الاستفادة من الظروف الصعبة:

في حين تراجع النشاط إلى حد كبير نتيجة لانتشار وباء كوفيد-19، نجح مركز تطوير وشريكه من الجانب الفرنسي، الوكالة الفرنسية للتنمية، من استثمار الوقت لتصميم وتنفيذ مشروع جديد لدعم المجتمع المدني ضمن جهود تعزيز الصمود في القدس الشرقية.

معاً قادرون

على إحداث تغيير بناءً





نساء وفتيات يتمتعن بحياة خالية من كافة أشكال العنف

يتم تنفيذ هذا المشروع في إطار البرنامج الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" بتمويل من السويد ويهدف إلى معالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين. من خلال تبني نهج شامل، يعتمد هذا البرنامج على استراتيجية تدخّلات تصاعديّة تدعم المجتمعات والحركات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني ليكون لها تأثير على تحسين وضع حقوق المرأة في المنطقة العربية.

ينفذ مركز تطوير هذا المشروع في قطاع غزة والضفة الغربية بالشراكة مع طاقم شؤون المرأة (WATC) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، حيث تم توفير منح لخمس مؤسسات أهلية لتنفيذ أنشطة الدعوة الموجهة للإصلاح القانوني/المؤسسي، والعمل مع الأطفال والشباب لمعالجة الصور النمطية الجندرية، وتعزيز مشاركة الذكور، وإشراك المجتمع من خلال وسائل مختلفة لتعزيز المساواة بين الجنسين والذكورية الإيجابية.

النتيجة

تبني المجتمعات المستهدفة
مواقف وسلوكيات تعزز
المساواة بين الجنسين عبر ثلاثة
مخرجات:

1 تنفيذ تدخلات تتحدى الأعراف الاجتماعية وتُعزز المساواة
بين الجنسين وتكرارها

2 أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بقدرة أكبر على الدعوة إلى إحداث تغيير
في القانون والسياسات بناء على نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال
والمساواة بين الجنسين-فلسطين

3 تعزيز التواصل والتعلم المتبادل ومشاركة المعرفة بين المؤسسات المجتمعية
الخمس الشريكة

المؤسسات الأهلية الشريكة



مركز بناء الشبابي
\$51,576



جمعية ضياء الغد
\$51,576



مؤسسة الأفق
للتنمية الشبابية
\$51,576



ملتقى سواعد شباب
الغد - ساعد
\$51,576



المؤسسة الفلسطينية
للتمكن والتنمية المحلية
\$41,261

الإنجازات الرئيسية
خلال العام 2020

1,000,000+
مشاهدة عبر الإنترنت
للمواد الإعلامية الخاصة
بالمشروع

5,454
مجموع المستفيدين
46% رجال

6
مؤسسات أهلية اعتمدت
رسمياً سياسات إجازه
الأبوة

410
ورشة عمل وزيارة
منزلية

533
جلسة بين الأقران

نهج الانحراف الإيجابي

يعزز نهج الانحراف الإيجابي التغيير الاجتماعي بناءً على الملاحظة، فالأشخاص «المنحرفين إيجابياً» لديهم سلوكيات مميزة وغير شائعة مقارنةً بالأعراف الاجتماعية، ولكنها ناجحة وتشكل نموذجاً للآخرين لتعلم سلوكيات جديدة في مواجهة التحديات المشتركة.

ما هي العوامل التي ساهمت في إنجاح هذا المشروع؟



تسبب انتشار وباء كوفيد-19 - في تأخير تنفيذ بعض الأنشطة المخطط لها بما في ذلك الاجتماعات والتدريبات وورشات العمل. وبالرغم من ذلك، تمكنت المؤسسات الأهلية الشريكة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز تطوير وطاقم شؤون المرأة، من إيجاد خطط عمل بديلة، حيث تم تنفيذ العديد من ورشات العمل والأنشطة التدريبية عبر الإنترنت. عقد مركز تطوير في العام 2020 جلسات تدريبية لبناء قدرات المؤسسات الأهلية الشريكة في مجالين هما:

1. المناصرة من أجل المساواة بين الجنسين

2. المناصرة الرقمية

عُقدت الجلسات التدريبية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وحضرها 56 شخصاً.



يعيش أشرف عاشور، 33 عاماً، وهو أب لثلاثة أطفال في خان يونس، وتعكس قصته الأثر الإيجابي للمشاركة الأسرية في الأعمال والمسؤوليات المنزلية.

لم يسبق لأشرف رؤية والده يقوم بمساعدة والدته من قبل في الأعمال المنزلية، فهو منشغل دائماً في عمله، ووالدته وحدها هي التي تعتني بالأسرة وتقوم بالأعمال المنزلية. لذلك، عندما تزوج أشرف، لم يكن يشارك عائلته في المسؤوليات المنزلية. "عشت كرجل أعزب رغم زواجي" هذا ما قاله أشرف، أما زوجته شيما فأشارت: "كنت أقوم بدور الأب والأم لأطفالنا، خاصة أنه لدينا طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة ويحتاج إلى رعاية خاصة".

تمكن سامي أبو عمرة الذي يمثل نموذجاً في الانحراف الإيجابي من خلال مشاركته لزوجته نسرين مسؤوليات الأعمال المنزلية من اقناع أشرف بالاعتناء به.

قام سامي بعدة زيارات لأشرف في منزله وساعده في تنظيم وقته بشكل أفضل. بدأ أشرف بدوره تحمل المزيد من المسؤولية داخل الأسرة والمشاركة في الأعمال المنزلية مع زوجته كإعداد وجبات الطعام، والغسيل، واللعب مع أطفاله، ومساعدتهم في الاستحمام، ومرافقة طفله من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المركز الصحي، وما إلى ذلك. ومع مرور الوقت شعر أشرف بفارق كبير في حياته حيث وصف ذلك بقوله: "لقد تغيرت حقاً". كما شعرت زوجته شيما بارتياح كبير لهذا التغيير حيث قالت: "لدي الآن وقت لنفسي. يمكنني زيارة عائلتي ورؤية أصدقائي". كما بينت إن أطفالها أصبحوا أكثر سعادة، خاصة طفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة، لأن والده يرافقه بانتظام إلى مواعيد المراجعة الطبية. ويشجع أشرف جميع الرجال على مشاركة مسؤوليات الأعمال المنزلية مع زوجاتهم حتى يتمكنوا من الاستمتاع بزواج وحياة أسرية أكثر سعادة.

حصل التغيير لدى أشرف بعد مشاركته في المشروع الذي تنفذه جمعية ضياء الغد، والذي يستند إلى نهج الانحراف الإيجابي في نشاطاته وتدخلاته مع المشاركين.

معاً قادرون

على جمع أطراف عدة لتحقيق أهداف مشتركة





تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان

إن الهدف العام للبرنامج هو المساهمة في التحقيق الفعلي للالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في فلسطين والتأثير على سلوك الجهات المسؤولة المعنية على الصعيد المحلي، بما في ذلك إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحكومة حركة حماس في غزة، والتأثير كذلك على سلوك الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. ولهذه الغاية، تم إنشاء صندوق حقوق الإنسان ليتم من خلاله توفير الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق الهدف العام للبرنامج.

ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم الدعم البرامجي للمؤسسات التي تمتلك الكفاءة والقدرة على المساهمة في إحداث تغيير حقيقي ومستدام نحو تحقيق الهدف العام للبرنامج. ومن المتوقع أن تطبق هذه المؤسسات مناهج قائمة على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عملها، وذلك في إطار مهام واختصاصات واضحة واستراتيجية طويلة الأمد ونتائج مرتبطة بأهداف ذات صلة وواقعية وقابلة للقياس.

الإنجازات الرئيسية خلال العام 2020



أسماء مؤسسات المجتمع المدني الشريكة

قيمة المنحة بالدولار الأمريكي (2020-2018)	اسم المؤسسة
605,895	مركز الميزان لحقوق الإنسان
1,470,068	مؤسسة الحق
858,235	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين
306,182	بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
1,682,937	بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
822,849	مسلك - مركز الدفاع عن حرية الحركة
855,536	مؤسسة كسر الصمت
843,609	بيش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان
7,445,311	

الإنجازات الرئيسية
خلال العام 2020

17,085
المستفيدين الذين تم
توثيقهم خلال الأنشطة

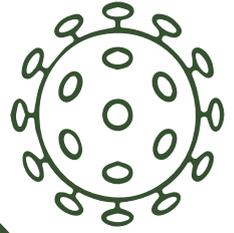
4,546
حالة موثقة لانتهاكات
حقوق الإنسان

2,894
حالة دعم قانوني

المضي قدماً

أعلنت السويد في العام ٢٠٢٠ قرارها بتمديد فترة البرنامج وتخصيص تمويل إضافي له حتى عام ٢٠٢٢، وهو ما لاقى ترحيباً كبيراً من قبل المؤسسات الشريكة. فعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لعمل هذه المؤسسات نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وما تتمتع به من مصداقية وسمعة حسنة، إلا أنها تواجه صعوبات نتيجة عدم وجود استقرار مالي، خاصة في أعقاب انتشار وباء كوفيد-١٩.

واصل مركز تطوير في العام ٢٠٢٠ إدارة الدعم المالي لبرنامج حقوق الإنسان، والعمل بشكل مباشر مع مؤسسات المجتمع المدني نحو تحقيق الهدف العام للبرنامج. ويتحمل مركز تطوير، بصفته الجهة الإدارية للبرنامج، مسؤولية المتابعة والتقييم، والمساعدة الفنية، والمصروفات المالية، فضلاً عن تنسيق اجتماعات الحوار بشأن السياسات ربع السنوية وتوفير الدعم للشركاء حسب ما تقتضي الحاجة.



تعزيز

التواصل أثناء انتشار وباء كوفيد-19

شكل انتشار وباء كوفيد-19 عبئاً على عمل المؤسسات الشريكة حيث تسبب في إعاقة العمل الميداني، والتوقف عن عقد الفعاليات والمشاركة فيها، وفرض القيود على السفر، إضافةً إلى عدم التيقن من التمويل.

وبالرغم من ذلك، تمكن الشركاء من القيام بجهود هائلة في مجال الدعوة باستخدام التقنيات الافتراضية على المستويين الإقليمي والدولي، والمشاركة بشكل فاعل في منتديات الدعوة، ويشمل ذلك الأمم المتحدة وهيئاتها، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، ومجلس أوروبا، والمحكمة الجنائية الدولية، من بين آخرين.

هذا وتمكن الشركاء من التأثير بشكل إيجابي على عدد من القرارات والإعلانات، وتوسيع نطاق وصولهم الدولي من خلال وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية، وعرض شهادات من عملهم.

وفي هذا السياق، فإن ما قامت به المؤسسات الشريكة من عمل لتعزيز حقوق الإنسان وتمكين المساءلة، بشكل جماعي وتراكمي، حقق نجاحات هامة، مثل تقدم وضع فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ونشر قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 31/36



معاً قادرون

على دعم تقدم المجتمع المدني



مصادر-البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية



خدمة وتعزيز قطاع المؤسسات الأهلية

أطلق مركز تطوير البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية (مصادر) في العام ٢٠٠٦ كأول بوابة من نوعها في فلسطين. تتخصص مصادر في خدمة وتمكين قطاع المؤسسات الأهلية من خلال مساعدتها في تخطي القيود الجغرافية، وتزويدها بفرص للتواصل فيما بينها ومع الأطراف الأخرى ذات الصلة. من خلال هذه البوابة، يمكن للمؤسسات الأهلية الأعضاء نشر وتبادل المعلومات حول إنجازاتها (من مشاريع ودراسات وأبحاث وعروض وتقارير إدارية ومالية، إلخ). تخدم البوابة بشكل أساسي المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ويمكن للجهات الأخرى الوصول إلى البوابة والمشاركة والمساهمة فيها، ويشمل ذلك الجهات المانحة ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والقطاعين العام والخاص في فلسطين وشبكات واتحادات المؤسسات الأهلية الأخرى.

الأهداف الرئيسية للبوابة هي:

- التنسيق والمشاركة وتبادل المعلومات داخل قطاع المؤسسات الأهلية في كافة المناطق ومع القطاعات الأخرى.
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن معلومات شاملة ومحدثة وأساسية عن قطاع المؤسسات الأهلية.
- تقديم التكنولوجيا بلغة سهلة تضمن استخدامها بالشكل الأمثل من قبل المؤسسات الأهلية، دون الحاجة للتدريب التقني.
- تعزيز تطبيق القيم الإيجابية وأفضل الممارسات في قطاع المؤسسات الأهلية.
- توفير منبر حر ومفتوح للحوار البناء حول قضايا تتعلق بقطاع المؤسسات الأهلية بما في ذلك سياساته الداخلية والسياسات التنموية.



الإنجازات الرئيسية
خلال العام 2020

1,537
المؤسسات الأهلية
الأعضاء في البوابة

63,769
زيارة للبوابة في العام
2020

26
فرصة تمويل تم نشرها عبر
البوابة

المضي قدماً

يستمر مركز تطوير في الحفاظ على مكانته كجهة توفر الدعم الفني للقطاع الأهلي الفلسطيني. ومن خلال البوابة، يعمل مركز تطوير على مشاركة الموارد وفرص الدعم والتمويل مع المؤسسات الأعضاء. وللمضي قدماً، يجري مركز تطوير تحديث تقني للبوابة لتكون أكثر استجابة لاحتياجات المؤسسات الأهلية الأعضاء وأكثر سهولة في الاستخدام.

البيانات المالية المدققة للعام 2020

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى السادة الهيئة العامة المحترمين
مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
الرام - فلسطين

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية "المركز"، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020، وكل من بيان النشاطات والتغير في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وابطاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمركز كما في 31 كانون الأول 2020، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة مسؤولية المدقق في تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلين عن المركز وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال تدقيق البيانات المالية وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية). بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى بحسب هذه المتطلبات.

نعتقد ان بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لاداء رأينا حول التدقيق.

مسؤولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض البيانات المالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المركز على الاستمرار والإفصاح عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، باستثناء إذا كانت هناك نية لدى الإدارة لتصفية المركز أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك. يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمركز.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إن اهدفنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بان إجراءات التدقيق التي تم القيام بها وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق ستمكننا بشكل دائم من اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية، إن وجدت. هنالك اخطاء يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي من الممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة على أساس البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المركز.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وفيما إذا كان هناك وجود لعدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المركز على الاستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود يقين جوهري، فإن ذلك يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة المركز على الاستمرار.
- تقييم العرض العام لشكل ومحتوى البيانات المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- التواصل مع المكلفين بالحوكمة في المركز فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

القواسمي وشركاه
 كمي بي ام جي
 القواسمي وشركاه
KPMG
 شركة القواسمي وشركاه
 فرع فلسطين
 إجازة رقم (2017/201)

رام الله – فلسطين

15 تموز 2021

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول		إيضاح	بالدولار الأمريكي
2019	2020		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
8,515,882	5,496,352	5	النقد وما في حكمه
10,377,436	10,133,993	6	مستحق من جهات مانحة
25,859	23,239	7	أرصدة مدينة أخرى
18,919,177	15,653,584		
			الموجودات غير المتداولة
44,564	49,712	8	ممتلكات ومعدات، بالصافي
44,564	49,712		
18,963,741	15,703,296		مجموع الموجودات
			المطلوبات وصافي الموجودات
			المطلوبات المتداولة
906,874	1,122,863	9	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
16,980,492	13,340,897	11	منح متبقة مؤقتة
17,887,366	14,463,760		
			المطلوبات غير المتداولة
249,282	325,068	10	مخصص منافع الموظفين
249,282	325,068		
18,136,648	14,788,828		مجموع المطلوبات
			صافي الموجودات
827,093	914,468		صافي الموجودات
827,093	914,468		مجموع صافي الموجودات
18,963,741	15,703,296		مجموع المطلوبات وصافي الموجودات

تعتبر الايضاحات في الصفحات المرفقة من رقم (7) إلى رقم (23) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية من صفحة (3) الى (6) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 14 تموز 2021

أمين الصندوق

رئيس مجلس الإدارة

بيان النشاطات

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	بالدولار الأمريكي
2019	2020		
10,764,894	13,477,116	11	إيرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتاً
21,437	12,138		فوائد بنكية
(19,876)	61,582	12	أرباح (خسائر) فروقات العملة
921	1,450		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
1,942	1,016		رسوم اشتراك أعضاء الهيئة العامة
10,769,318	13,553,302		مجموع الإيرادات والمنح
			المصاريف
(10,747,328)	(13,454,373)	13	مصاريف تشغيلية
(6,999)	(11,554)	8	استهلاك ممتلكات ومعدات
(10,754,327)	(13,465,927)		مجموع المصاريف
14,991	87,375		الزيادة في صافي الموجودات للسنة

